



The impact of economic diversification on the development of the UAE economy

For the period (2011-2015)

أثر التنوع الاقتصادي في تطور الاقتصاد الاماراتي

للمدة (2015 – 2011)

*م. ناجي ساري فارس

Abstract: One of the most important conditions of economic diversification is to provide the rules of diversity, including surpluses available in the various economic sectors, as well as the availability of material, human and technological resources to achieve this diversity, as well as encouraging internal and external investments (public and private). Therefore, the country which has a diversified economy, which constitutes the productive sectors, a large proportion of the gross domestic product is considered a productive country, especially in the agricultural and industrial sector (extractive and transformational industry), and these sectors contribute to the national income of the state. The state must be diversified in resources and there must be advanced infrastructure. The oil sector in the UAE played a key role in achieving comprehensive development by exploiting this wealth in the development of various economic sectors in order to diversify sources of income. The efforts of the UAE, which is part of its strategy to diversify the economy and not rely on the oil sector in financing the state budget. The UAE has developed various economic sectors based on local production to meet domestic demand, as well as interest in its foreign trade, development of seaports and roads, and the development of its human resources. The economic policy of the UAE for economic diversification has been hit by the 2008 mortgage crisis. Interest in the level of economic reform required in economic diversification has declined, and the overall fiscal balance of GDP has declined due to the decline in public revenues resulting from the decline in world oil prices and the decline in global economic activity. The financial crisis of 2008.

المستخلص إن من أهم شروط التنوع الاقتصادي لابد من توفير قواعد التنوع ومنها الفوائد

المتوفرة لدى القطاعات الاقتصادية المختلفة ، وكذلك توفر الموارد المادية والبشرية والتكنولوجية من أجل تحقيق هذا التنوع ، وكذلك تشجيع الاستثمارات الداخلية والخارجية (العامة منها والخاصة) . وعليه فإن الدولة التي تمتلك اقتصاد متنوع والتي تشكل القطاعات المنتجة نسبة كبيرة من الناتج المحلي الاجمالي تعد من الدول الانتاجية ، وخاصة في القطاع الزراعي والصناعي (الصناعة الاستخراجية والتحويلية) ، وهذه القطاعات تساهم في تحقيق الدخل القومي للدولة . ولا بد من أن تكون الدولة متنوعة الموارد يجب أن يكون هناك بنى تحتية متطورة . وقد لعب القطاع النفطي في دولة الامارات دوراً أساسياً في تحقيق التنمية الشاملة من خلال استغلال هذه الثروة في تنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة ، من أجل تنويع مصادر الدخل . إن الجهود التي تبذلها الامارات والتي هي من ضمن استراتيجيتها في تنويع الاقتصاد وعدم الاعتماد على القطاع النفطي في تمويل الموازنة العامة للدولة . فقد اتخذت دولة الامارات في تطوير قطاعاتها الاقتصادية المختلفة بالاعتماد على الانتاج المحلي في تلبية الطلب المحلي ، وكذلك الاهتمام بتجارها الخارجية وتطوير الموانئ البحرية والطرق البرية ، وتنمية مواردها البشرية . وقد اصطلحت السياسة الاقتصادية في الامارات من أجل التنوع الاقتصادي بأزمة الرهون العقارية لعام 2008 ، إذ أنخفض الاهتمام بمستوى الاصلاح الاقتصادي المطلوب في التنوع الاقتصادي ، وانخفض الرصيد المالي العام من الناتج المحلي بسبب تراجع الايرادات العامة الناجمة من انخفاض اسعار النفط العالمية ، وانخفاض النشاط الاقتصادي العالمي نتيجة الازمة المالية التي حدثت في عام 2008 .

المقدمة: إن تقليل الاعتماد على الايرادات النفطية في الامارات ، يعتمد على التنوع الاقتصادي

من خلال إدارة الفوائد النفطية بطريقة تتناسب وحجم هذا التنوع ، وأن تكون القطاعات الاقتصادية الاخرى ذات ميزة عالية من الجودة ، وتكون السلع ذات نسبة تنافسية عالمية . لذلك فإن النفط من الموارد غير المستديمة ، ويعتمد على العرض والطلب العالمي للنفط ، وعليه فلا بد من قطاع بديل مستدام في تمويل الميزانية العامة للدولة عدا قطاع النفط ، ولتقليل من الاعتماد على العوائد النفطية في تحقيق فائض في الايرادات ، ازدادت اهمية التصنيع في الامارات ، لذلك فإن السلع المحلية المصنعة ارتفعت من (3,9 %) عام 2010 إلى (11,6 %) في السنوات الاخيرة . وبما أن التجارة البينية غير النفطية تزداد بشكل تدريجي وهذا مؤشر على إن هناك توجه نحو التنوع الاقتصادي في الامارات . إذ أن ارتفاع حجم العوائد المالية في الأسواق الخليجية بشكل عام وفي الامارات بشكل خاص ، وقد جاءت زيادة حجم العوائد نتيجة انخفاض متوسط الاسعار مقابل ارتفاع القوة الشرائية بسبب زيادة عدد الوافدين والمستثمرين الاجانب إلى دولة الامارات وزيادة الحركة

التجارية وعدم فرض قيود على المستثمرين الاجانب . مما أدى إلى أنتعاش الاقتصاد الاماراتي وزيادة وتنوع حركة السوق الاماراتية ، وهذا يؤدي إلى زيادة اعتماد الاقتصاد الاماراتي على التنوع الاقتصادي .

أهمية البحث

أدى التنوع الاقتصادي إلى تطوير الاقتصاد الاماراتي ، إذ لعب دوراً مهماً في تنويع الهيكل الانتاجي في القطاعات الاقتصادية ، وهذه الظاهرة لها أهمية كبيرة في المسار الاقتصادي من خلال الاستغلال الامثل للموارد الاقتصادية والمالية في خدمة التنمية الاقتصادية نتيجة هذا التنوع في مختلف القطاعات الاقتصادية ، مما ينتج عن ذلك زيادة الايرادات والتقليل من الواردات ، وكذلك زيادة التشغيل ، وأنخفاض البطالة والفقر .

مشكلة البحث

كيف يمكن تنوع الاقتصاد الاماراتي لتقليل الاعتماد بشكل أساسي على الأيرادات النفطية في الموازنة العامة للدولة . لذلك فإن مشكلة البحث تكمن في كيفية تنوع الاقتصاد الاماراتي من خلال زيادة الصادرات غير النفطية .

هدف البحث

يركز البحث على تحقيق الاهداف الاساسية ومنها :-

- 1- تحديد المعوقات التي تعيق تنوع الاقتصاد الاماراتي لتقليل من الاعتماد على الصادرات النفطية وزيادة الاعتماد على الصادرات غير النفطية ودورها في تمويل الميزانية العامة للدولة.
- 2 - لمعرفة أهمية التنوع الاقتصادي في تطوير التجارة الخارجية وتأثير ذلك على الاقتصاد الإماراتي .

فرضية البحث

يستند البحث على فرضية مفادها ، إن التنوع الاقتصادي في الامارات له أهمية في زيادة وتنوع الصادرات الاماراتية ، وما لذلك من دور إيجابي على الميزان التجاري وتنوع مصادر تمويل الموازنة العامة ، من خلال الخطط الاقتصادية التي تتلائم مع الوضع الاقتصادي في الامارات .

منهجية البحث

تم الاعتماد على الأسلوب الاستقرائي الوصفي لتحليل أثر التنوع الاقتصادي في تطور الاقتصاد الإماراتي للمدة (2011 – 2015) .

هيكلية البحث :- لغرض الوصول إلى هدف البحث والتحقق من صحة الفرضية تم تقسيم البحث إلى مبحثين وكالاتي : -

المبحث الاول : - التنوع الاقتصادي (مفهومه وأهميته ومؤشراته) إطار نظري مفاهيمي

المبحث الثاني : - مصادر التنوع الاقتصادي في الامارات

الاستنتاجات والتوصيات

المصادر

المبحث الاول

التنوع الاقتصادي (مفهومه وأهميته ومؤشراته) إطار نظري مفاهيمي

ينصرف التنوع إلى دراسة أماكنات التقليل من اعتماد البلدان الريعية على المورد الوحيد ، وفي هذا الشأن مستلزماته ومقوماته تتطلب توافر الشروط الأساسية من حيث قدرة البلد المادية والبشرية على الانتقال التدريجي من التركيز إلى التنوع، والدراسة هدفها تحديد المعوقات التي تعيق تنوع الاقتصاد ، لتقليل من الاعتماد على الصادرات النفطية وزيادة الاعتماد على الصادرات غير النفطية ودورها في تمويل الميزانية العامة للدولة. ولمعرفة أهمية التنوع الاقتصادي في تطوير التجارة الخارجية وتأثير ذلك على مجمل الاقتصاد في أي بلد يعتمد على مورد واحد في تمويل موازنته العامة . لذلك تتطلب دراسة التنوع الاقتصادي الكشف عن درجة الاعتماد على المورد الوحيد في البلدان الريعية، انطلاقاً من فكرة أساسية هي أن قدرة البلدان على تنوع مصادر دخلها تتطلب تعديل أسلوب إدارة فوائضها أولاً ، وتنمية قاعدة الموارد من حيث التأهيل والتدريب ورفع القدرات وادخال التقانات الحديثة ثانياً . لذا فجل التركيز ينبغي أن يوجه لسببين رئيسيين ، نجد أنهما العائق الحقيقي الذي يحول دون امكانية احلال بدائل حقيقة بوصفها مصادر للدخل في المستقبل، وهما اشكالية الفوائض التي تهتم بسبل ادارتها وسليبتها، واشكالية الموارد وتوظيفها .والحق أن الصعوبة تكمن في امكانية تحقيق الحلول الناجحة في كلتي الاشكاليتين . ولعل البلدان ذات المورد الريعي الوحيد لن تكون عرضة لمثل هاتين الاشكاليتين فحسب، بل انها تخضع لمشاكل أخرى تستبطن فيها القيود التي تدفع باتجاه مخالف لرفع مستوى التنوع فيها (1) .

وقد احتلت مسألة التنوع الاقتصادي أهمية بارزة في العقود السابقة بعد أن أدركت البلدان وخصوصاً النفطية منها ، أن اعتمادها على مورد وحيد قد يؤثر بالاقتصاد الوطني من خلال الافتقار للخطط التنموية بأطرها المتكاملة التي تضمن تحقيق الاهداف الايجابية ومن ثم النهوض بمؤشرات التنمية الفعلية ، لذا فإن عملية تنوع القاعدة الاقتصادية تعد من الاهداف الرئيسة لعملية التنمية لانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ولاستجابتها لعملية البنية الاقتصادية الموروثة . الامر الذي يتطلب مواجهة التحديات والعوائق ومعالجتها ووضع السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى اعادة توجيه الاقتصاد وتحسين كفاءة فاعلية القطاعات الاقتصادية المختلفة بهدف تنوع مصادر

الدخل ، وهذا ما انتهجته العديد من الدول محققة بذلك تطورات اقتصادية انعكست في ارتفاع معدلات النمو الاقتصادية فيها (2) .

(1) - عاطف لافي مرزوك ، التنوع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي (مقارنة للقواعد والدلائل) ، مجلة الاقتصاد الخليجي ، العدد (24) ، العراق ، 2013 ، ص 6- 7 .

(2) - خالد جميل كامل ، واقع التنوع الاقتصادي ومتطلباته في ظل سياسات التحول في العراق للمدة (1970- 2008) ، رسالة ماجستير غير منشور ، جامعة البصرة ، العراق ، 2009 ، ص 1 .

1 - مفهوم التنوع الاقتصادي : - ينصرف معنى التنوع إلى الرغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل الاساسية في البلد ، التي من شأنها أن تعزز قدراته الحقيقية ضمن اطار التنافسية العالمية ، وذلك عبر محاولات رفع القدرات الانتاجية في قطاعات متنوعة ، دون ان يقتضي الامر أن تكون تلك القطاعات ذات ميزة نسبية عالية . وهو يقوم على الحاجة إلى الارتقاء بواقع عدد من هذه القطاعات تدريجيا لتكون بدائل يمكنها أن تحل محل المورد الوحيد . ومن هنا فالتنوع ينطبق على البلدان التي تعتمد على مصدر وحيد غير مستديم . بمعنى أن (التنوع الاقتصادي هو العملية التي تشير إلى اعتماد مجموعة متزايدة تشارك في تكوين الناتج) . والتنوع يمكن أن يشار فيه إلى تنوع مصادر الناتج المحلي الإجمالي ، أو ان تنوع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة ، أو تنوع الأسواق كالأسواق الداخلية أو أسواق الصادرات . لعل جل الصعوبة يكمن في كيفية تنمية القدرات البديلة والسير وفق الخطة التنموية في الوقت ذاته ، فلا ريب أن التنمية هي عملية شاملة في مستلزماتها من الموارد المادية والبشرية وهي شاملة في ما تستهدفه من نتائج سواء في المستوى المادي (التنمية الاقتصادية) أم في المستوى الإنساني (التنمية البشرية) . فالمشكلة الأساسية هنا تكمن في صعوبة تحقيق هدي التنمية والتنوع بالمستوى المطلوب في الوقت ذاته . لأن ذلك لا بد أن يؤثر في تخصيص الموارد أو الاهداف النهائية من ناحية . ومن ناحية ثانية ، تثير القطاعات البديلة المستهدفة في التنوع مسألة التكاليف . فتتبعها في ظل تخلف اساليب الإنتاج فيها يضع قيودا حقيقيا على النمو الاقتصادي ، فريكاردو ومن بعده جيفونز كانوا قد أكدوا أن التكاليف المتزايدة تضع قيودا على النمو لأنها تستنزف الموارد ، وهذا ما أكده بارنيت مورس في دراسته لسلوك التكاليف للموارد الاستخراجية عبر التاريخ الصناعي للولايات المتحدة (3) .

وبما أن التنوع يمكن أن ينقسم إلى نوعين أساسيين هما التنوع البسيط والتنوع الماركونز (4) :-

أ - التنوع البسيط :- وهو عملية اضافة ورقة مالية إلى ورقة مالية اخرى أو مجموعة اوراق مالية دون الاعتماد على معيار محدد لاضافة هذه الورقة ، وبالتالي فإنه ليس بالضرورة أن يؤدي هذا

النوع من التنوع إلى تخفيض مخاطرة المحفظة بل قد يؤدي إلى زيادتها في بعض الاحيان عندما يتم اختيار ورقة مالية غير مناسبة وفقاً لمواصفات العائد والمخاطرة .

ب - تنوع ماركوونز : - هذا يختلف عن المفهوم السابق كونه يعتمد على اختيار الورقة المالية وفقاً لمعايير العائد والمخاطرة وعلاقتها بخصائص عائد ومخاطر الاوراق المالية الاخرى في المحفظة . وعليه فإن التنوع يهدف اساساً إلى تخفيض مخاطر المحفظة ، ولكن ذلك لن يتحقق إلا إذا تم أخذ معامل الارتباط بين عوائد الاوراق المالية في المحفظة بنظر الاعتبار .

----- (3)

- عاطف لافي مرزوك ، مصدر سابق ، ص 7- 8 .

(4) - حيدر نعمة الفرجي ، اثر التنوع الدولي في عائد ومخاطرة المحفظة الدولية (دراسة تطبيقية) المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، السنة السادسة ، العدد السادس عشر ، العراق ، 2008 ، ص 77 - 78 .

(2)

كما ويعرف التنوع (Diversification) بشكل عام وفق مدخل التطور الداخلي (Internai diveiopment) على أنه (تنوع المنتجات والاسواق عبر دخول المنشأة إلى خطوط أعمال جديدة في صناعات أخرى جديدة ، لربما تتصل بخطوط أعمالها أو صناعتها الحالية في حال تمتعها بمركز تنافسي متين علاوة على نضوج الصناعة وأنخفاض مستوى جاذبيتها ، وعند ذلك يجري الحديث عن التنوع المترابط (Reiated Diversification) بحثاً عن إقتصاديات النطاق (Economies of Scope) وضمان الموائمة الاستراتيجية في الصناعة الجديدة للمنشأة على ضوء الموارد والقدرات المستغلة في صناعتها الحالية أو بخطوط أعمالها بحثاً عن إقتصاديات الحجم (Economies of Scale) ليقصد من ذلك تبني إستراتيجية التنوع غير المترابط (Unrelated Diversification) التي يركز المديرين فيها على اعتبارات ترتبط بإمكانية تحقيق التدفقات النقدية وتخفيض حجم المخاطرة المطلوبة خصوصاً عندما تدرك المنظمات عدم جاذبية الصناعة الحالية تزامناً مع افتقارها للقدرات والمهارات التي يمكن نقلها وتوجيهها نحو منتجات أو خدمات في صناعات مترابطة (5) .

2 - أهمية التنوع الاقتصادي : - إن البيئة الاقتصادية العالمية التي يواجهها العالم ، وتحديداً النامي منه ، قد أصبحت تتطلب قدراً عالياً من الكفاءة الانتاجية والتنافسية من أجل الصمود أمام المنافسة الدولية والنفاذ إلى الاسواق العالمية . فعلى سبيل المثال أكد ستيفن بأرنيت وهو الممثل الدائم لصندوق النقد الدولي في تالايند ، على أن الدول المنتجة للنفط تواجه تحديات خاصة في إدارة أقتصاداتها ، ليس فقط لأن أسعار وإيرادات النفط شديدة التقلب ومن الصعب التنبؤ بها بل أيضاً لأنه يتعين عليها أن تخطط للوقت الذي سينفذ فيه النفط ، ويجب أن تبذل الحكومات قصارى جهودها لتحقيق تراكم أصول مالية كبيرة في أثناء مدة إنتاج النفط لمواصلة السياسة المالية في مدة ما بعد النفط . ولاشك إن للتنوع الاقتصادي مبررات متعددة ، وقد تتشابه تلك المبررات في أغلب اتجاهاتها بين الدول . فعلى

سبيل المثال جاء في استراتيجية التنمية الوطنية في العراق للاعوام 2005 – 2007 أن مبررات التنوع الاقتصادي تتمثل بالاتي (6) .

- 1 – أن وجود الاقتصاد المتنوع سوف يوفر حماية ضد الظاهرة التي يطلق عليها بالمرض الهولندي . وتحصل هذه الظاهرة عندما تقوم الدول النفطية بأستغلال ثرواتها الطبيعية بما فيها النفط إلى زيادة صادراتها النفطية ، الأمر الذي يؤدي إلى رفع قيمة العملة المحلية قياساً بالعملة الاجنبية ، مما ينعكس سلباً على ارتفاع أسعار السلع المحلية ، بالمقابل يؤدي إلى انخفاض قدرتها على المنافسة في الاسواق العالمية ، ونتيجة لذلك ترتفع الواردات وتنخفض الصادرات المنتجات غير النفطية .
- 2 – إن قطاع استخراج النفط ليس من القطاعات القادرة على استيعاب الايدي العاملة .

----- (5)

- مصطفى منير إسماعيل ، جدلية العلاقة بين خيار التنوع وقيمة المنظمة منهجاً للتوازن الاستراتيجي في ظل تعدد مداخل التنظير ، اطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد ، العراق ، 2013 ، ص 17 .
- (6) - خالد جميل كامل ، مصدر سابق ، ص 9 – 10 .

(3)

إن السبب في ذلك هو اعتماد هذا القطاع الرئيس على الاستثمارات الرأسمالية الكبيرة (كثيف رأس المال خفيف العمل) ، فأحتياجاته في مجال العمالة احتياجات قليلة ومن النوع الذي يتطلب مستويات مهارة عالية نسبياً وحتى في البلد ذات العدد القليل نسبياً من السكان نجد أن الصناعة النفطية لاتستطيع أن تولد بصورة مباشرة فرص عمل كافية ، لذا نجد أن التنوع بعيداً عن النفط من شأنه أن يؤدي إلى تطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى (كالزراعة والصناعة التحويلية والسياحة) مما يكون له الاثر الواضح في أستيعاب القوى العاملة وتقليل نسبة البطالة في الاقتصاد .

3 – يقلل التنوع الاقتصادي من خطر الانكشاف الاقتصادي الذي يخلقه الاعتماد على سلعة تصديرية واحدة بدلاً من الاعتماد على قاعدة تصديرية متنوعة التي من شأنها أن تحقق استقرار اكبر في العائدات ومن ثم عملية التخطيط وبالتالي على النمو الاقتصادي والتنمية . وفيما يتعلق بجانب الواردات ، من شأن التنوع الاقتصادي أن يخلق قطاعاً تجارياً خارجياً أكثر توازناً ، إذ نجد أن غالبية الدول النفطية تستورد كل شيء عدا النفط ، الامر الذي يعرض هذه الدول إلى أخطار عديدة من أهمها إلغاء بعض الواردات الضرورية في حالة حصول خلافات سياسية مع الدول المصدرة لهذه المواد .

4 – إن تعديل بنية الاقتصاد الوطني من خلال اعطاء دور أكبر للقطاعات الانتاجية كالصناعة والزراعة سيقال من تأثير الصدمات التي يحدثها انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد القومي . كما إن هناك مبررات للتنوع الاقتصادي يمكن التطرق إليها بالاتي (7) :-

أ - اعتماد البلدان النفطية على الإيرادات النفطية لتغطية نفقاتها في الموازنة العامة ومن ضمنها المناهج الاستثمارية ، إلا أن أسعار النفط غير المستقرة تجعل عملية التخطيط في تلك الدول صعبة للغاية .

ب - تتسم الموارد المستخرجة من باطن الأرض بغياب التجدد ، بمعنى أن النفط والغاز مورد ناضب غير قابل للتجدد ، الأمر الذي يترتب على ذلك أن تكون هناك قاعدة اقتصادية بديلة للإنتاج وفي ظروف غياب مثل هذه القاعدة فإن النشاط الاقتصادي المحلي والعائدات تنخفض مع استمرار استنزاف النفط مما يؤثر سلباً في النشاط الاقتصادي للبلد .

ج - تأخذ الاعتبارات الانسانية والاجتماعية دوراً أساسياً لدى صانعي القرارات والسياسات إذ نجد أن قطاع النفط الذي يرتبط بالدولة بصورة مباشرة لا يستطيع أن يوفر بمفرده آلية توزيع الدخل ، الأمر الذي دفع الحكومات باستخدام قنوات مباشرة وغير مباشرة لتوزيع الدخل إلا أن أغلب الدول لم توفق في تحقيق ذلك ، لذا فالتنوع بعيداً عن النفط من شأنه أن يؤدي إلى تنمية قطاع خاص قادر على تقليل أبعاد هذه المشكلة ، فضلاً عن ذلك يقلل التنوع الاقتصادي المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الراهنة التي ترتبط بتركيب اقتصادي ثنائي شجعت التكنولوجيا المتقدمة وقطاع النفط ذو الأجور المرتفعة .

----- (7)

- المصدر السابق ، ص 10 - 11 .

وعليه فإن السبب الحقيقي للإسراع في تبني (عملية التنوع الاقتصادي) أو إيجاد إستراتيجية أساسية للتنوع الاقتصادي يمكن الاعتماد عليها ، ماتمخض عن القلق لعدم استقرار للطفرة النفطية الأولى في السبعينات (1973 - 1974 - 1979) والثانية وفي بداية الثمانينات (1982 - 1980) من القرن الماضي ، وما تعرضت إليه المنطقة من انخفاضاً حاداً في أسعار النفط والتي آلت إلى حدوث أزمة كبيرة واختناقات في الإنفاق الحكومي نتيجة لانخفاض إيرادات النفط في دول مجلس التعاون الخليجي . فلو كانت هناك قطاعات أخرى إنتاجية غير القطاع النفطي يمكن أن تحل محل الأخرى ، لأستطاعت تحقيق التوازن المعهود عليه في الإنفاق الحكومي في حالة وجود قطاع النفط في دول المجلس على اعتبار انه القطاع المهيمن على الصادرات الاجمالية لديها . والذي عمق من حدة هذه المشكلة ، هو إن النفط مورد حيوي ناضب ومن الخطورة ان يحصل عصر نضوبه ونفاذه ، دون ان يستجد قطاع اخر يمكن ان يكون الشريان المغذي لكافة متطلبات البلد الاقتصادي . خلاصة القول أضحى التنوع الاقتصادي حاجة ضرورية وملحة ، وجرى متابعتها كهدف أساسي من خلال تحديث القطاعات غير النفطية وتنميتها في هذه البلدان ، لغرض تخفيض الاسهام النسبي النفطي في الناتج المحلي الاجمالي ، وتخفيض أثر تقلبات أسعار النفط العالمية في الميزانيات الحكومية (8) .

3 - مؤشرات التنوع الاقتصادي : - هنالك العديد من المؤشرات لقياس درجة التنوع الاقتصادي ومن أهم هذه المؤشرات هي (9) :

1 - معدل ودرجة التغير الهيكلي : - يتم الوصول لهذا المؤشر من خلال النسب المئوية لإسهام القطاعات الأولية وبالأخص النفط مقابل القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الأجمالي فضلاً عن نمو أو انخفاض إسهام هذه القطاعات ، وكذلك من خلال قياس معدلات النمو الحقيقي للناتج المحلي الأجمالي حسب كل قطاع ، أي قياس نسبة إسهام القيمة المضافة لكل قطاع في القيمة الأجمالية لكل القطاعات الاقتصادية المكونة للناتج المحلي الأجمالي ، إذ يعكس تطور هذه النسبة مقدار التغير الحاصل في هيكل الانتاج ومصادر الدخل الوطني .

2 - نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الأجمالي : - يشكل ارتفاع الأهمية النسبية لمساهمة القطاع الخاص في تكوين الناتج المحلي الأجمالي مؤشراً هاماً لقياس التنوع الاقتصادي ، إذ أن هذا المؤشر يستند على النسب التالية :

أ - تطور نسبة مساهمة كل من القطاع العام والقطاع الخاص في تكوين الناتج المحلي الأجمالي ، ويعكس نمو إسهام القطاع الخاص في زيادة درجة التنوع الاقتصادي وتطوره .

----- (8)

- وسن هادي فيحان نجم ، موقع القطاع الزراعي في سياسات التنوع الاقتصادي لبلدان مجلس التعاون الخليجي للمدة (1981 - 2001) ، رسالة ماجستير ، جامعة البصرة ، العراق ، 2007 ، ص 163 - 164 .

(9) - مروة خضير سلمان ، التجارة الخارجية للعراق بين ضرورات التنوع الاقتصادي وتحديات الانضمام إلى (WTO) ، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ، العراق ، 2015 ، ص 17 .

(5)

ب - نسبة إسهام القطاعين العام والخاص في التراكم لرأس المال الثابت ، فكلما زادت نسبة مساهمة القطاع الخاص في التراكم كلما دل ذلك على تنوع الاقتصاد واستغلاله لموارده بكفاءة .

ج - توزيع ملكية الأصول بين القطاعين الخاص والعام ، فزيادة حصة القطاع الخاص من الملكية تعني زيادة أهميته بالنشاط الاقتصادي الكلي ، وبالتالي زيادة تنوع الاقتصاد (10) .

3 - مؤشر التنظيم الصناعي : - بموجب هذا المؤشر يجب أن يكون القطاع الأكثر تنوعاً هو الأكثر تنافسية ، والبلد الذي يسعى لجعل اقتصاده متنوع يجب أن يملك أكبر عدد من القطاعات وان توزيع النشاط الاقتصادي بين القطاعات يرتبط بارتفاع درجة التنوع الاقتصادي .

4 - نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية في حجم الصادرات الوطنية : - يعد هذا المؤشر من المؤشرات الهامة لقياس درجة التنوع الاقتصادي في الاقتصادات النفطية ، فكلما زادت نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية الأولية في مجموع الصادرات الكلية . دل ذلك على ارتفاع درجة التنوع الاقتصادي ، وبالعكس إذا كانت الصادرات النفطية تشكل نسبة مرتفعة جداً من مجموع الصادرات

الكلية ، فإن هذا يدل على انخفاض درجة التنوع الاقتصادي وزيادة (التركيز السلعي) أي الأفرط في الاعتماد على سلعة النفط في الصادرات .

5 - تطور نسبة الإيرادات غير النفطية إلى مجموع إيرادات الحكومة : - يدل هذا المؤشر على مدى نجاح الدول النفطية في تطوير مصادر جديدة للإيرادات غير النفطية ، إذ أن الموازنة العامة في تلك الدول تعتمد بنسبة كبيرة على إيرادات النفط في تمويل الانفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري ، ويتبين ذلك من خلال مانراه من مساهمة لقطاع النفط في إيرادات الموازنة ، إذ تصل إلى مايزيد عن (90 %) من إجمالي الإيرادات ، مما يدل وجود خلل واضح وهو عدم التنوع في الهيكل الاقتصادي .

6 - عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي وعلاقته بعدم استقرار أسعار النفط : - يرتبط استقرار الاقتصادات النفطية بمدى استقرار أسعار النفط ، وبما أن الأخيرة تتسم بالتذبذب المستمر ، لذلك تفتقد تلك الاقتصادات درجة استقرار يعتمد عليها ، وبهذا يكون التنوع الاقتصادي هو الأساس الذي تستند إليه الدول النفطية في الحد من حالات عدم الاستقرار عن طريق تقليل الاعتماد على القطاع النفطي في تسيير النشاط الاقتصادي .

7 - التوزيع القطاعي للقوى العاملة : - تدل الكفاءة في توزيع القوى العاملة على القطاعات الاقتصادية وفقاً للإنتاجية والأهمية النسبية لتنوع النشاط الاقتصادي ، فكلما كانت القوى العاملة موزعة على القطاعات وبنسب ملائمة ، دل ذلك على درجة معينة من التنوع ، فالدول النامية أحادية الاقتصاد تعاني من اختلال في توزيع القوى العاملة على القطاعات الاقتصادية (11) .

10)-----

(- المصدر السابق ، ص 19 - 20 .

(11) - المصدر نفسه ، ص 20 .

(6)

المبحث الثاني

مصادر التنوع الاقتصادي في الإمارات

تعد دولة الإمارات العربية المتحدة إحدى الدول الرئيسية المنتجة للنفط والغاز في الخليج وعلى المستوى العالمي ، إذ تلعب دوراً مهماً في تحقيق الاستقرار في أسواق النفط العالمي من خلال دورها الإيجابي في منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) . لذلك فإن معدل ودرجة التغير الهيكلي في الإمارات تتركز في مجال النفط والطاقة بشكل عام على مجموعة ثوابت أساسية ، إذ تقوم على تسخير الثروة النفطية في البلاد لتحقيق التنمية الشاملة في الدولة وهو ما تحقق خلال السنوات الماضية وبرز بشكل واضح في النهضة الواسعة التي تحققت في مختلف المجالات . ولاشك أن

المستقبل الذي ينتظر قطاع صناعة النفط والغاز في دولة الإمارات ينطلق أساساً من الإنجازات التي تحققت خلال الفترة التي أعقبت اكتشاف النفط وإنتاجه والتي انتقلت بالدولة إلى أخذ مكانها بين الدول الأكثر نمواً في العالم . ويشكل النفط الخام والغاز العنصر الأهم في نمو الدولة منذ قيام الاتحاد الإماراتي في عام 1971، وبذلك ارتبطت مسيرة الاتحاد بمسيرة وتطور البترول ، وكان لهذا الارتباط أثر هائل في دفع عجلة التنمية في كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية (12) .

لقد عانى الاقتصاد الإماراتي من الاختلالات البنوية قبل اللجوء إلى سياسات التنويع الاقتصادي ، ومنها اختلال الهيكل الاقتصادي الناجم عن اختلال هيكل الانتاج ، الآن الاختلال في الهيكل الاقتصادي ناجم عن مساهمة قطاعات أو أنشطة محدودة في تكوين الدخل والناتج القومي بنسبة عالية في حين تقل مساهمة القطاعات والأنشطة الأخرى في ذلك ، كما وقد يحصل الاختلال من خلال تركيز العاملين في قطاعات أو أنشطة ذات إنتاجية منخفضة في حين يقل عدد العاملين في القطاعات والأنشطة المرتفعة الإنتاجية ، وهذا ما يسمى باختلال هيكل العمالة . فضلاً عن ذلك يحصل الاختلال الهيكلي من خلال تركيز الصادرات على سلعة أو سلعتين وهذا ما يسمى باختلال هيكل الصادرات . إن استخدام الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر وحيد للتنمية لا يعكس حقيقة استثمار الموارد وتحديد الاختلالات ، إلا إذا كانت نسبة القطاعات الاقتصادية في الناتج متقاربة ومن ثم القدرة على التحكم بالصدمات الاقتصادية . لقد امتازت القطاعات الاقتصادية لدولة الإمارات بالتذبذب بالنمو ، وقد يعود ذلك إلى اعتماد اقتصاد الإمارات على قطاع الصناعة الاستخراجية ، إذ يتسم إنتاجه وإيراداته بالتغير الكبير بالاضاع السياسية السائدة في البلد ، فضلاً عن ارتباطه بالتقلبات الحاصلة في أسعار النفط العالمية (13) .

(1) - دولة الامارات العربية المتحدة ، هيئة المعرفة والتنمية البشرية ، تقرير عن النفط في الامارات ، دولة الامارات ، 2011 ، ص 2 .

(13) - خالد جميل كامل ، مصدر سابق ، ص 67 .

(7)

1 - دور القطاع النفطي ومشتقاته في تنويع الاقتصاد الاماراتي :- سعت دولة الامارات مبكراً في الوصول إلى أفضل الشروط الفنية والاقتصادية للاستفادة من الثروة النفطية وتوجيه سياسات استخراج النفط وتسويقه والمحافظة عليه وأسفرت مفاوضات دولة الإمارات مع الشركات الأجنبية عن التوصل إلى عدة إجراءات أكدت سيطرتها على ثرواتها الطبيعية وتحديد أسعار ثرواتها النفطية ، وكذلك قامت بإنشاء شركة بترول أبو ظبي الوطنية . وقد شهدت صناعة النفط تطوراً أفقياً ورأسياً حتى باتت من أهم الدول النفطية في الخليج والعالم ، وذلك من خلال إنجاز قواعد مهمة للصناعة النفطية في الرويس ، وداس بابو ظبي ، والصجعة في الشارقة وتظهر أهمية الصناعة البترولية من خلال قيمة الصادرات النفطية والغاز . وترتكز الصناعة النفطية في دولة الامارات على سياسة ثابتة تقوم على انتاج النفط والغاز بما يكفي تمويل التنمية والمحافظة على تلبية

الاحتياجات لأطول فترة ممكنة . وإقامة المنشآت الصناعية ذات الكثافة الرأسمالية لتصنيع أكبر حجم من النفط الخام والغاز . وقد أدت السيطرة على سياسة تطوير المصادر النفطية والتحكم في إنتاجها وتوسيع مجالات الاستكشافات الجديدة إلى إطالة عمر الاحتياطي النفطي . وتعد دولة الإمارات العربية المتحدة الآن من الدول الرئيسية في العالم في إنتاج وتصدير النفط الخام، حيث يقدر إنتاجها بما يعادل (30 %) من حجم الإنتاج العالمي ونحو (60 %) من إنتاج دول الأوبك . لقد ازداد النشاط الاستكشافي في الإمارات عام 1995 من خلال إجرائها للمسح الزلزالي ، فقد ازداد هذا النشاط ووصل الى 57 فرقة في العام نفسه، وقد تم حفر 385 بئر من الابار الاستكشافية والتطويرية . اما في عام 2000 فقد تم حفر 310 بئر من الابار الاستكشافية والتطويرية و على وفق النتائج فقد ركزت الشركات العاملة في الدولة جهودها على الحقول المنتجة (14) .

وقد اعتمدت الإمارات على النفط بشكل رئيسي في ادارة اقتصاده منذ عام 1971 عندما اظهرت هذه الدولة تناسبا سياسيا واجتماعيا ، فمجتمع القبيلة كان يتطلب نوعا خاصا من السياسة ، وكان هذا المطلب قد وجد الرغبة في اطار القدرة على توزيع العوائد النفطية على المواطنين الاماراتيين ، ومستوى مرتفع من الاجور والرواتب نسبة إلى بلدان الخليج . كما تم تحقيق رضى اجتماعي من خلال المستوى الكبير من الخدمات المقدمة في مجالات مهمة مثل الصحة والتعليم . واذا تفحصنا ميزانيتها العامة ، نجد انها تتبع الاسلوب غير المركزي في تنفيذها . ومن اجل رفع قاعدة التنوع الاقتصادي اهتمت الامارات بالقطاعات الانتاجية الحقيقية. وبهدف رفع مستوى التنوع ازداد الاهتمام بسياسة الانماء القائم على استثمارات القطاع الخاص ، فقدمت من اجل ذلك الحوافز والإعفاءات المختلفة للمستثمرين . (15) .

(14) - عاطف لافي مرزوق ، مصطفى رفيق عبد الرزاق ، الفوائض والسياسة النفطية في الامارات العربية المتحدة والعراق ، مجلة الغري ، جامعة الكوفة ، السنة الحادية عشر ، العدد (33) ، العراق ، 2015 ص - 27 . 25

(15) - عاطف لافي مرزوق ، مصدر سابق ، ص 36 - 37 .

(8)

وعليه فإن الاستثمارات في قطاع النفط والغاز ومساهمات شركات النقل البحري في دولة

الإمارات ارتفعت في السنوات الماضية وحسب الجدول (1) الاتي : -

الجدول (1)

استثمارات الطاقة ومساهمة شركة النقل البحري في الإمارات (مليار دولار)

البيانات	حجم الاستثمارات	المتطلبات الاستثمارية الفعلية	نسبة المشاريع (%)	نسبة مساهمة النقل البحري (%)
دولة الامارات	51	43	16	14,18

العربية				
---------	--	--	--	--

المصدر :- علي عيساوي ، افاق الاستثمار في قطاع الطاقة العربي في منظور متحول ، مجلة النفط والتعاون العربي ، المجلد (36) ، العدد (134) ، الكويت ، 2016 ، ص 19 .

يبين الجدول (1) حجم الاستثمارات المطلوبة وحسب الخطة الاقتصادية لقطاع الطاقة قد بلغ (51) مليار دولار ، وكانت المتطلبات الفعلية لحجم الاستثمارات نحو (43) مليار دولار .

جدول (2)

الاحتياطي وانتاج النفط في الامارات للفترة (2007 - 2015)

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الاحتياطي النفطي ببرميل	97 , 80	97,80	97,80	97,80	97,80	97,80	97,80	97,80	97,80
انتاج النفط الف برميل يومياً	2947	3047	2795	2813	3214	3398	3441	3471	3737

المصدر :- (1) :- سنة 2007 للاحتياطي : الامم المتحدة اللجنة الاحصائية لمنطقة غرب اسيا (الاسكو) ، نيويورك ، 2013 ، ص 141 .

(2) - 2008 - 2012 التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، التطورات في مجال النفط والطاقة ، 2013 ، ص 92 .

(3) - سنة (2013 - 2014) :- مركز الخليج العربي للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، النفط بالخليج <http://www.gulfstudies.info>.

(4) سنة 2015 : - منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) ، التقرير الاحصائي السنوي ، الكويت ، 2016 ، ص 8 - 26 .

وقد كان حجم الاستثمارات الفعلية اقل من حجم الاستثمارات المخططة بسبب انخفاض اسعار النفط في السوق العالمية . اما نسبة المشاريع الاستثمارية فقد بلغت (16 %) مقابل نسبة مساهمة النقل البحري للنفط والغاز بلغ (14,18 %) كما يبين الجدول (1) . أما الاحتياطي والانتاج النفطي وللفترة من 2007 إلى 2014 ، والذي مبين في الجدول (2) فقد كان الاحتياطي النفطي ثابتاً خلال فترة البحث إذ استقر الاحتياطي النفطي في الامارات (97 , 80) مليار برميل . أما الانتاج النفطي فكان في (2947) ألف برميل يومياً عام 2007 ، ارتفع الانتاج النفطي إلى (3471) ألف برميل يومياً عام 2014 ، وقد جاءت هذه الزيادة للتعويض عن الانخفاض في الاسعار العالمية للنفط وقد كانت نسبة الزيادة في الانتاج بلغ (90 , 84 %) بين عامي 2007 - 2014 . وقد اتجهت الامارات في تنوع مصادر الدخل من خلال التوسعات في مصادر الانتاج النفطي الصخري ، وكما في الجدول (3) الاتي . تحتل الامارات المرتبة الثانية من بين الدول العربية من

حيث امتلاكها لمصادر النفط الصخري بواقع (22,6) مليار برميل حوالي (73 %) من مجموع مصادر النفط الصخري القابلة للاستخلاص من الناحية التقنية في الدول العربية (16) .

جدول (3)

استخلاص والتوسعات مصادر النفط والغاز الطبيعي في الامارات

السنة	2015
استخلاص النفط الصخري (مليار برميل)	22,6
استخلاص الغاز الطبيعي الطبيعي (تريليون قدم مكعب)	706,9
توسيع الطاقات الانتاجية	707
توسيع الطاقات التكريرية الاضافية	417

المصدر : - (1) : علي رجب ، صناعة النفط والغاز الطبيعي غير التقليدي خارج امريكا الشمالية وافاقها المستقبلية مجلة النفط والتعاون العربي ، المجلد (42) ، العدد (157) ، الكويت ، 2016 ، ص 59 .

(2) : - مصطفى الانصاري ، صناعة تكرير النفط في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا في مشهد اكثر تنافسية ، مجلة النفط والتعاون العربي ، المجلد (42) ، العدد (157) ، الكويت ، 2016 ، ص 174 .

(16) - علي رجب ، صناعة النفط والغاز الطبيعي غير التقليدي خارج امريكا الشمالية وافاقها المستقبلية مجلة النفط والتعاون العربي ، المجلد (42) ، العدد (157) ، الكويت ، 2016 ، ص 59 .

(10)

أما استخلاص الغاز والذي مبين في الجدول (3) فقد بلغ (706,9) تريليون قدم مكعب ، مقابل توسيع الطاقات الانتاجية الاستيعابية (707) ألف برميل يومياً للتكرير المصدر والمستهلك محلياً ، إضافة إلى ذلك فإن الطاقة الاضافية ارتفعت هذه الطاقة في الامارات بمعدل (417) ألف برميل يومياً بعد تشغيل مصفاة الرويس والتي تعتبر من أكبر مصافي التكرير في العالم (17) . وأما الجدول (4) فقد ظهر فيه أن الصادرات النفطية للامارات من النفط ومشتقاته :-

جدول (4)

صادرات الامارات من النفط ومشتقاته والغاز الطبيعي

للمدة (2011 - 2015)

السنة	2011	2012	2013	2014	2015
صادرات النفط الخام (ألف برميل يومياً)	2456,6	2533,0	2579,2	2557,0	2441,5

صادرات المشتقات النفطية (ألف برميل يومياً)	650,6	647,0	792,8	904,3	950,3
أجمالي صادرات الغاز الطبيعي (مليار متر مكعب)	10,11	9,66	9,39	9,97	9,60

المصدر : - منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) ، التقرير الاحصائي السنوي ، الكويت ، 2016 ، ص 92 - 96 .

لقد تطور الاقتصاد الإماراتي من أجل تنوع الاقتصاد في السنوات الاخيرة بعد أن كان يعتمد على النفط الخام في تمويل الموازنة العامة للدولة ، واصبح هنالك تنوع في الصادرات من خلال تصدير المشتقات النفطية والغاز الطبيعي وكما يوضح ذلك الجدول (4) اعلاه . ففي عام 2011 كانت صادرات الامارات من النفط الخام (2456,6) ألف برميل يومياً ، أرتفعت الصادرات إلى (2579,2) ألف برميل يومياً عام 2013 ، وقد كانت نسبة الزيادة بين عامي 2011 - 2013 بلغت (95,24%) ، وقد انخفضت صادرات النفط إلى (2441,5) ألف برميل يومياً عام 2015 ، وكانت نسبة الانخفاض بين عامي 2011-2013 بلغت (94,66%) . إن إنخفاض الصادرات النفطية جاء نتيجة اتفاق الدول على تخفيض انتاج النفط بسبب الانخفاض المتسارع في اسعار النفط العالمية .

(17) - مصطفى الانصاري ، صناعة تكرير النفط في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا في مشهد اكثر تنافسية ، مجلة النفط والتعاون العربي ، المجلد (42) ، العدد (157) ، الكويت ، 2016 ، ص174 .

(11)

أما صادرات المشتقات النفطية والتي أجهت إليها الإمارات من أجل تنوع الصادرات بعد أن كان التصدير يعتمد على النفط الخام . فقد بلغت الصادرات من المشتقات النفطية (650,6) ألف برميل / يوم ، وقد ارتفعت صادرات المشتقات إلى (950,3) ألف برميل / يوم ، وبنسبة زيادة بين عامي 2011 - 2015 بلغت (68,46%) ، وهذا يدل على أن هناك سبب آخر في خفض صادرات النفط الخام هو زيادة صادرات المشتقات النفطية . وأما إجمالي صادرات الغاز فقد كانت هناك انخفاض ففي عام 2015 انخفضت الصادرات إلى (9,60) مليار متر مكعب ، بعد أن كانت (10,11) مليار متر مكعب من صادرات الغاز الطبيعي عام 2011 . ومن كل ماتقدم نلاحظ إن دولة الإمارات تعمل على تنوع مصادر الدخل من قطاع النفط والقطاعات الاقتصادية الأخرى من أجل تنوع الاقتصاد الاماراتي عن طريق الاستثمارات في قطاع الصناعة والزراعة والسياحة وقطاع النقل والمواصلات من خلال تطوير الموانئ والمطارات ، وغيرها من القطاعات الأخرى .

2 - دور القطاع غير النفطي في تنويع الاقتصاد الاماراتي : - بما أن الاقتصاد الإماراتي يعتمد بشكل كبير على إيرادات النفط إذ يمثل النفط العنصر الرئيس في إيرادات الدولة ، فقد اسهمت العوائد

المالية الضخمة للنفط في بناء قاعدة تنموية كبيرة شملت جوانب اقتصادية واجتماعية واسعة من مشاريع صناعية وبنى تحتية متطورة (الطرق ، الموانئ ، المواصلات ، المستشفيات ، المدارس) إذ ان الأساس في هذه العملية هو توظيف العوائد النفطية لصالح القطاعات الاقتصادية غير النفطية من نشاطات زراعية وصناعية وتجارية وخدمات . وان السياسة النفطية في دولة الامارات العربية المتحدة ، سعت دوماً الى تسخير هذه الثروة النفطية في الدولة لتحقيق التنمية الشاملة ، وقد لعب قطاع النفط لأكثر من ثلاث عقود دور القاطرة في قيادة عملية التنمية ، مما اكسب الجهود الحثيثة التي تقوم بها الدولة لتنوع مصادر الدخل . ان تنمية القطاعات البديلة كان قد جاء في الإمارات ضمن استراتيجية التنوع الاقتصادي التي تهدف الى الحد من سيطرة القطاع الواحد وقد كان لهذه الاستراتيجية التطبيقات آنفة الذكر . ان المنطق الاقتصادي يشير بوضوح الى ان تطوير هذه القطاعات فضلاً عن تطوير سياسة موازية لتنمية الموارد البشرية من شأنه ان يحقق نمواً يجلب ايراداً اضافياً الى ميزان المدفوعات والموازنة العامة للإمارات من خلال التجارة الخارجية والأنتاج المحلي الموجه لتلبية الطلب المحلي (18) .

ومن اجل رفع قاعدة التنوع الاقتصادي أهتمت الإمارات بالقطاعات الانتاجية الحقيقية فقد ازدادت نسبة مساهمة القطاعات الانتاجية غير النفطية في الناتج بشكل واضح . وكان من أهم اجراءات السياسة الاقتصادية الهادفة لتنمية القطاعات الانتاجية هي ازدياد حجم الانتاجية الزراعية ومحاولة التغلب على عائق محدودية الاراضي الصالحة للزراعة التي تشكل أقل من (1,5 %) من مجموع مساحة الإمارات العربية (19) .

) -----

(18) - عاطف لافي مرزوق ، مصطفى رفيق عبد الرزاق ، مصدر سابق ، ص 37 .

(19) - عاطف لافي مرزوق ، مصدر سابق ، ص 37 .

(12)

إذ أهتمت الإمارات بتعزيز التنمية الزراعية وقدمت الحوافز المهمة في هذا المجال بالمجان وخاصة في مجال حفر الابار وتسوية الارض الزراعية وتوفير الخدمات التقنية مثل تركيب مضخات المياه . كما تم توفير البذور والاسمدة والمبيدات بنصف كلفتها . وازداد حجم الانتماء الزراعي ، فضلاً عن توفير حماية للمنتج المحلي من المنافسة من خلال شراؤه بأسعار مناسبة وبهدف رفع مستوى التنوع ازداد الاهتمام بسياسة الانماء القائم على استثمارات القطاع الخاص ، فقدمت من اجل ذلك الحوافز والإعفاءات المختلفة للمستثمرين . ومثال على ذلك إنشاء المناطق الصناعية والمناطق الحرة في مختلف مناطق الإمارات . اما القطاع العام فقد اهتم ببرامج تقديم المعونة ضمن سياسة المبادلة الاقتصادية في الدولة ، الذي يعد مشروعاً رائداً يهدف إلى المساعدة في نقل التكنولوجيا المتقدمة والخبرة الفنية المتخصصة للاستفادة منها في تطوير قاعدة الإنتاج الصناعي والخدمي . وتعد

محاولات إمارة دبي من اهم المحاولات الخليجية في مجال التنوع الاقتصادي، اذا تمكن من تخفيض نصيب النفط في الناتج إلى (5.1 %) عام 2007 ، غير أن ذلك الانجاز قد تلاشى بعد انفجار الفقاعة وارتفاع ديون دبي فيما بعد . ومن أجل تعبئة المدخرات وزيادة دور الاستثمار المالي لمواكبة متطلبات توفير البيئة المناسبة لجذب الاستثمار الاجنبي ، أنشأ سوق الأوراق المالية الإماراتي وفقاً لقانون هيئة وسوق الإمارات للأوراق المالية والسلع رقم (4) لسنة 2000 لتنمية الاستثمارات المحلية وخلق فرص استثمارية متنوعة من خلال توفير السيولة النقدية اللازمة لذلك (20) .

وعليه فإن الصادرات غير النفطية في دولة الامارات تمثل مؤشراً على قدرة الاقتصاد الوطني على الوصول إلى الأسواق الخارجية ، وتسعى الدولة ومن خلال سياساتها القطاعية والتجارية إلى تعزيز القدرات التنافسية للاقتصاد الوطني، وزيادة وصول المنتجات والسلع الوطنية إلى الأسواق الخارجية . ويمثل حجم التبادل التجاري (مجموع قيم الصادرات غير النفطية والمعاد تصديره وقيمة الواردات) إذ أن أهميته بمقارنته بقيمة الناتج المحلي للدولة يعكس مستوى الانفتاح على باقي العالم ، ولكونه يمثل ترجمة لسياسة الانفتاح التجاري التي تنتهجها الدولة على أساس عملية تنوع القاعدة الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة . فقد بلغ حجم التبادل التجاري لدولة الإمارات العربية المتحدة خلال النصف الأول من عام 2015 ، نحو (145,28) مليار دولار ، مقارنة ب (141,93) مليار دولار خلال نفس الفترة من عام 2014 مسجلاً ارتفاعاً وصلت نسبته إلى (2,4 %) . بينما انخفضت نسبه زيادة التبادل التجاري خلال النصف الأول من عام 2014 ، عما كانت عليه خلال نفس الفترة من عام 2013 بنسبه وصلت (6.5 %) . وكذلك ارتفعت نسبه زيادة التبادل التجاري خلال النصف الأول من عام 2013 ، عما كانت عليه خلال نفس الفترة من عام 2012 (21) .

----- (20)

(- المصدر نفسه ، ص 37 - 38 .

(21) - الهيئة الاتحادية للتنافسية والاحصاء ، تقرير تحليلي إحصاءات التجارة الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة خلال النصف الاول من عام 2015 ، الامارات ، 2016 ، ص 7 - 10 .

(13)

وبنسبه وصلت إلى (11.2 %) . كما وارتفعت نسبة التبادل التجاري لدولة الإمارات العربية المتحدة مع العالم الخارجي، خلال نفس الفترة من عام 2012 ، إلى ما نسبته (11.1 %) عما كانت عليه خلال عام 2011 ويعود السبب في ذلك إلى الارتفاع الحاد الذي شهدته حركة التبادل التجاري مع العالم الخارجي، من جانب آخر تعتبر نسبة حجم التبادل التجاري إلى الناتج المحلي من النسب العالية مقارنة بباقي الدول ذات الطبيعة المشابهة . ومن خلال ماتقدم فقد تطور ارتفاع نسب التبادل التجاري الخمس أعوام الأخيرة (22) . ومما تقدم فإن الجدول (5) يبين

قيمة التبادل التجاري للقطاع غير النفطي في تنوع مصادر الدخل للاقتصاد الاماراتي من الاعوام 2011 – 2015 .

الجدول (5)

قيمة التبادل التجاري في دولة الامارات

للمدة (2011 – 2015) (مليار دولار)

نوع التجارة	2011	2012	2013	2014	2015
الواردات	77,85	86,99	95,03	92,64	91,83
الصادرات غير النفطية	14,99	20,32	23,40	17,30	22,14
إعادة التصدير	29,98	29,10	33,32	31,99	31,33

المصدر : - الهيئة الاتحادية للتنافسية والاحصاء ، تقرير تحليلي إحصاءات التجارة الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة خلال النصف الاول من عام 2015 ، الامارات ، 2016 ، ص 11 .
ملاحظة : - تم تحويل الدرهم الاماراتي إلى دولار أمريكي من قبل الباحث سبب سعر الصرف (1 درهم أماراتي = 0,272 دولار أمريكي)

وحسب نتائج بيانات النصف الأول من عام 2015 ، فقد بلغت قيمة الصادرات الوطنية نحو (22,14) مليار دولار ، مقارنة ب (17,30) مليار دولار خلال نفس الفترة من عام 2014 مسجلة ارتفاعاً ملحوظاً وصل إلى (27.9 %) ، ويعود السبب الرئيسي إلى ارتفاع قيمة الصادرات من اللؤلؤ والأحجار الكريمة والمعادن الثمينة ومصنوعات هذه المواد ، إذ بلغت قيمة الصادرات خلال النصف الأول من عام 2015 ، ما قيمته (96 , 9) مليار دولار مقارنة ب (6, 28) مليار دولار نفس الفترة من عام 2014 ، بينما ارتفعت صادرات الدولة من المعادن العادية ومصنوعاتها، حيث وصلت إلى (49, 4) مليار دولار خلال النصف الأول من عام 2015 ، مقارنة ب (3,70) مليار دولار خلال نفس الفترة من عام 2014 (23) .

22)-----

(- المصدر السابق ، ص 10 .

(23) - المصدر نفسه ، ص 7 .

(14)

كما تشير البيانات إلى أن صادرات الدولة من اللدائن والمطاط ومصنوعاتها بقيت كما كانت عند (1,66) مليار دولار خلال النصف الاول عام 2015 ، بينما ارتفعت صادرات الدولة من الآلات وأجهزة التسجيل وإذاعة الصوت والصور ولوازمها إلى (1,1) مليار دولار خلال النصف الاول عام 2015 ، مقارنةً ب (490) مليون دولار خلال نفس الفترة من عام 2014 ،

وارتفعت كذلك صادرات الدولة من منتجات الأغذية والمشروبات والسوائل الكحولية والتبغ، حيث وصلت إلى (1,03) مليار دولار خلال النصف الأول عام 2015 ، مقارنة ب (1,01) مليار دولار خلال نفس الفترة من عام 2014 ، الأمر الذي يدل على القدرات الكامنة لدى الاقتصاد والتنوع في السلع الوطنية والمقدرة التنافسية إلى الوصول إلى الأسواق الخارجية، وما يزيد من أهمية هذه النسب أنها تحققت رغم تداعيات الأزمة العالمية على مختلف الاقتصادات . وبلغت قيمة السلع المعاد تصديرها نحو (31,33) مليار دولار خلال النصف الأول عام 2015، مقارنة ب (31,99) مليار دولار خلال نفس الفترة من عام 2014 وبهذه القيمة تكون قيمة المعاد تصديره قد انخفضت بنسبة مقدارها (2.1 %) ، ويعود ذلك إلى انخفاض قيمة المعاد تصديره من اللؤلؤ والأحجار الكريمة والمعادن الثمينة ومصنوعات هذه المواد إلى (10,66) مليار دولار خلال النصف الأول عام 2015 ، مقارنة ب (11,49) مليار دولار خلال نفس الفترة من عام 2014 ، بينما انخفضت قيمة المعاد تصديره من الآلات وأجهزة التسجيل وإذاعة الصوت والصور ولوازمها حيث وصلت إلى (7,34) مليار دولار خلال النصف الأول عام 2015 ، مقارنة ب (7,37) مليار دولار خلال نفس الفترة من عام 2014 بينما انخفضت قيمة إعادة التصدير من معدات النقل إلى (5,71) مليار دولار ، مقارنة ب (6,01) مليار دولار خلال نفس الفترة من عام 2014 . الأمر الذي يدل على القدرات الكامنة لدى الاقتصاد الإماراتي والتنوع في السلع الوطنية والمقدرة التنافسية إلى الوصول إلى الأسواق الخارجية ، وما يزيد من أهمية هذه النسب أنها تحققت رغم تداعيات الأزمة العالمية على مختلف الاقتصادات (24) .

(24) – المصدر نفسه ، ص 8 .

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

1 – يعد التنوع الاقتصادي ذو أهمية كبيرة وخاصة في الدول الريعانية ومنها الإمارات والتي تعتمد على الإيرادات النفطية في تمويل الموازنة العامة للدولة .

- 2 - إن وجود التنوع الاقتصادي يعد الوقاية من الامراض الاقتصادية المزمنة ، مثل الكساد والانكماش الاقتصادي ، والأزمات الاقتصادية بكافة مسمياتها ومنها (الازمة المالية العالمية والتي ضربت الاقتصاد الأمريكي) والتي أثرت سلباً على جميع الاقتصادات ماعدا الدول التي لا ترتبط اقتصاداتها بالدول المتقدمة والتي تتعرض باستمرار إلى الازمات الاقتصادية .
- 3- إن تنمية الدول الريعية ومنها الامارات القطاعات غير النفطية وتطورها عن طريق تشجيع القطاع الخاص ، من أجل الاسهام في الناتج المحلي الاجمالي والتخفيف من الايرادات النفطية كمصدر للدخل والتي تتعرض باستمرار للتقلبات الأسعار النفطية العالمية .
- 4 - استنتج الباحث بأن دولة الإمارات العربية المتحدة تلعب دوراً مهماً في تحقيق استقرار اسعار النفط العالمي من خلال دورها الإيجابي المتوازن ، والتي تعد إحدى الدول الرئيسية المنتجة للنفط والغاز في منطقة الخليج والعالم .
- 5 - اتجهت الامارات عامي 2011 - 2015 إلى تنوع الصادرات من المشتقات النفطية بعد أن كانت تعتمد على تصدير النفط الخام . فقد بلغت الصادرات من المشتقات النفطية (650,6 ألف برميل / يوم ، وقد ارتفعت صادرات المشتقات إلى (950,3) ألف برميل / يوم . 6- ان الأساس في تنوع الاقتصاد هو توظيف العوائد النفطية لصالح القطاعات الاقتصادية غير النفطية في نشاطات زراعية وصناعية وتجارية وخدمات .
- 7- بدأت الإمارات الاهتمام بالقطاعات الانتاجية الحقيقية فقد ازدادت نسبة مساهمة القطاعات الانتاجية غير النفطية في الناتج بشكل كبير . وكان من اهم اجراءات السياسة الاقتصادية الهادفة لتنمية القطاعات الانتاجية هي ازدياد حجم الإنتاج الزراعي ومحاولة التغلب على عائق محدودية الاراضي الصالحة للزراعة .
- 8- زيادة حجم الانتاج الصناعي إذ أن اهتمت الإمارات بالصناعة البترو كيمياويات صناعة الاسمنت والصناعات الغذائية ، وقد زادت دولة الإمارات منتصدير اللدائن والمطاط ومصنوعاتها واللؤلؤ والأحجار الكريمة والمعادن الثمينة في السنوات الماضية .

التوصيات

- 1 - يوصي الباحث بأن يكون هناك اهتمام بالتنوع الاقتصادي في الامارات والتركيز على القطاعات الانتاجية كثيفة رأس المال ، وأستثمار الايرادات النفطية في تنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى .

- 2 - لابد من استغلال الموارد الطبيعية والأيدي العاملة الوطنية في تحقيق التنوع الاقتصادي وعدم الاعتماد على المصادر النفطية في تمويل الموازنة العامة للدولة .
- 3 - يجب وضع الخطط الاقتصادية الناجحة ، من أجل تطوير القطاعات غير النفطية لكي تساهم في تخفيف الضغط على القطاع النفطي ومنها قطاع الصناعة التحويلية والزراعة وقطاع الانشاءات وهذا ما يؤدي إلى زيادة نسبة مساهمة هذه القطاعات في الناتج المحلي الاجمالي .
- 4 - ضرورة العمل على تطوير الاستثمارات ، وخاصة الاستثمار بالقطاعات غير النفطية من أجل الوصول إلى الاهداف المرسومة في تحقيق التنوع الاقتصادي .
- 5 - الاهتمام بالقطاع الخاص ، في تنمية وتطوير القطاعات غير النفطية من أجل زيادة الواردات وتنميتها في تطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة وزيادة مصادر الدخل ، وفي تنويع الصادرات والتقليل من الاستيرادات ، وكذلك الحصول على العملات الاجنبية .

المصادر

المجلات العلمية

- 1 - حيدر نعمة الفرجي ، اثر التنوع الدولي في عائد ومخاطرة المحفظة الدولية (دراسة تطبيقية) المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، السنة السادسة ، العدد السادس عشر ، العراق ، 2008 .
- 2 - مصطفى الانصاري ، صناعة تكرير النفط في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا في مشهد اكثر تنافسية ، مجلة النفط والتعاون العربي ، المجلد (42) ، العدد (157) ، الكويت ، 2016 .
- 3 - علي رجب ، صناعة النفط والغاز الطبيعي غير التقليدي خارج امريكا الشمالية وافاقها المستقبلية مجلة النفط والتعاون العربي ، المجلد (42) ، العدد (157) ، الكويت ، 2016 .
-
- 4 - عاطف لافي مرزوك ، التنوع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي (مقارنة للقواعد والدلائل) ، مجلة الاقتصاد الخليجي ، العدد (24) ، العراق ، 2013 .
- 5 - عاطف لافي مرزوك ، مصطفى رفيق عبد الرزاق ، الفوائض والسياسة النفطية في الامارات العربية المتحدة والعراق ، مجلة الغري ، جامعة الكوفة ، السنة الحادية عشر ، العدد (33) ، العراق ، 2015 .
- 6 - علي عيساوي ، افاق الاستثمار في قطاع الطاقة العربي في منظور متحول ، مجلة النفط والتعاون العربي ، المجلد (36) ، العدد (134) ، الكويت ، 2016 .

التقارير والكتب الرسمية

7 - ولة الامارات العربية المتحدة ، هيئة المعرفة والتنمية البشرية ، تقرير عن النفط في الامارات ، دولة الامارات ، 2011 .

8 - التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، التطوات في مجال النفط والطاقة ، 2013 .

9 - الامم المتحدة اللجنة الاحصائية لمنطقة غرب اسيا (الاسكو) ، نيويورك ، 2013 .

10 - منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) ، التقرير الاحصائي السنوي ، الكويت ، 2016 .

11 - الهيئة الاتحادية للتنافسية والاحصاء ، تقرير تحليلي إحصاءات التجارة الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة خلال النصف الاول من عام 2015 ، الامارات ، 2016 .

الرسائل الجامعية

12 - خالد جميل كامل ، واقع التنويع الاقتصادي ومتطلباته في ظل سياسات التحول في العراق للمدة (1970-2008) ، رسالة ماجستير ، جامعة البصرة ، العراق ، 2009 .

13 - مصطفى منير إسماعيل ، جدلية العلاقة بين خيار التنويع وقيمة المنظمة منهجاً للتوازن الاستراتيجي في ظل تعدد مداخل التنظير ، اطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد ، العراق ، 2013.

14 - مروة خضير سلمان ، التجارة الخارجية للعراق بين ضرورات التنويع الاقتصادي وتحديات الانضمام إلى (WTO) ، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ، العراق ، 2015 .

(18)

15- وسن هادي فيحان نجم ، موقع القطاع الزراعي في سياسات التنويع الاقتصادي لبلدان مجلس التعاون الخليجي للمدة (1981 – 2001) ، رسالة ماجستير ، جامعة البصرة ، العراق 2007 .

المواقع الالكترونية

16 - مركز الخليج العربي للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، النفط بالخليج

<http://www.gulfstudies>.